مقدمة المترجم

كان الفقر والجهل والمرض والطاعون والمجاعات المتكررة والعزلة حتى بين أقرب الجماعات لبعضها جغرافياً وثقافياً، هي القاعدة الحاكمة على مر التاريخ الإنساني. ومنذ ما لا يتجاوز القرنين فقط بدأ هذا الواقع يتغير "تدريجياً" من منظور معاصريه، و"ثورياً" من منظور الزمن الطويل الذي سبق هذا التحول. فبدأت الوفرة والرخاء يعمان البشرية، منطلقين من أوروبا الغربية إلى بقية أرجاء الكوكب. لكن كيف حدث هذا التحول الضخم الذي يصل إلى حد الثورة؟ ومن أين بدأ؟ والأهم من ذلك، ما العوامل والشروط التي دفعت به إلى الوجود؟ وما تأثير هذا التحول على رفاه الإنسان وقوة الأمم؟ وما مضامين ذلك كله على النمو الاقتصادي في الدول النامية، ومنها الدول العربية؟

يقدم الكتاب الذي تقرأ أولى صفحاته سردية كبيرة تجيب عن هذه التساؤلات الكبيرة. والكتاب سردية كبيرة لأنه يحكي قصة البشر وتطورهم من الفقر والمجاعات إلى الوفرة والرخاء، وأيضاً لأنه يعالج تاريخ الاقتصاد، ذلك المجال الذي يحكم كل ما عداه من جوانب الاجتماع الإنساني، من سياسة وثقافة واجتماع، حتى السعادة والرفاه. في هذا التقديم سأعرض أولاً للكتاب وموضوعه، وفيما بعد أحلل مضامين أطروحة الكتاب على واقع المجتمع العربي وتاريخه المعاصر.

يقدم بيرنشتاين أطروحة مؤداها أن الاقتصاد العالمي شهد تحوله الثوري الحديث الذي صنع المجتمع الحديث والحداثة في أوائل القرن التاسع عشر، وتحديداً في عام

١٨٢٠م. ويحاول الكتاب عبر أجزائه الثلاثة أن يجيب عن التساؤلات: لماذا وكيف وأين وإلى أين؟ يحدد الكتاب في جزئه الأول المصادر الأولى للنمو الاقتصادي التي يحددها بيرنشتاين في أربعة لا غنى عنها جميعاً لانطلاق النمو الاقتصادي في أي مجتمع، وفي أي عصر:

١- حقوق المِلكية التي تضمن للمبتكرين والتجار أن يحتفظوا بمعظم ثمار كدهم وعوائد عملهم العادلة، وأن أحداً لن يصادرها تعسفياً، سواء كانت الدولة أو المجرمون أو المحتكرون. هذه الحقوق تحفز المبتكرين والتجار على الابتكار والعمل والإنتاج، بما يعود بالنفع عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل.

٢- العقلانية العلمية التي تقدم للنمو الاقتصادي الإطار الفكري الداعم والبنية التحتية الفكرية المتمثلة في التفكير العقلاني؛ إذ لا سبيل إلى النمو الاقتصادي دون إخضاع الكون المادي والاجتماعي لنور العقل، بالاعتماد على الملاحظة التجريبية والأدوات الرياضية التي تدعم التقدم التقني، ودون التخلص من القيود التي تفرضها المؤسسات التقليدية على العقل والتقصي الفكري.

٣- أسواق رأس المال التي لا غنى عنها للإنتاج الضخم للسلع والخدمات الجديدة، إذ لا يمكن لرجل أعمال واحد، مهما بلغت ثروته، أن يمتلك المال الكافي للإنتاج الضخم لاختراعاته وأفكاره، ولذلك لا بد للنمو الاقتصادي من رأسمال كبير من مصادر خارجية، أي من غير جيب المرء.

٤- النقل والاتصال الحديثان اللذان لا غنى عنهما للإعلان عن المنتجات والآلات وتوصيلها إلى المشترين والمنتجين على بعد مئات أو آلاف الأميال.

والرسالة الأساسية للكتاب هي أنه لا يمكن لأمة أن تزدهر قبل أن تفعّل كل هذه العوامل الأربعة مجتمعة. يشبّه بيرنشتاين هذه العوامل الأربعة بقائم الكرسي أو دعائم

البناء الأربعة التي ينهار البناء إذا غابت إحداها. معنى ذلك أن غياب أحد هذه العوامل يعرض التقدم الاقتصادي والرفاه الإنساني للخطر، ويهدم البناء الذي تقوم عليه ثروة الأمة، أية أمة.

وبعد أن عرض بيرنشتاين في الفصل الأول أطروحته التي تضع هذه العوامل الأربعة شروطاً لازمة للنمو الاقتصادي، يعرض تطور كل من هذه العوامل تباعاً في أربعة فصول متتالية، وفي الفصل السادس يعد بيرنشتاين هذه العوامل مُركّباً واحداً للنمو الاقتصادي، ويرفض الجدل الذي يفاضل بينها ويعلي من شأن أحدها على الأخرى. لكنه مع ذلك يعد العوامل المؤسسية، وعلى رأسها حقوق المِلكية وحكم القانون والحريات الفردية والمدنية، الطلقة الطالقة لعوامل النمو الثلاثة الأخرى. فغياب حقوق المِلكية يخنق الابتكار والإنتاج، بما يعوق كل العوامل الأخرى.

وبعد أن عرض القسم الأول من الكتاب المُركّب اللازم للنمو الاقتصادي، يحكي القسم الثاني كيف اعتملت هذه العوامل في الأمم المختلفة، حيث بدأت أولاً في هولندا، ثم في إنجلترا ونسلها الثقافي، ثم شقت طريقها إلى بقية دول أوروبا، ثم اليابان، وأخيراً بقية شرق آسيا. كما يعالج هذا القسم كيف شق النمو الاقتصادي، بعوامله التأسيسية الأربعة، طريقه إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، فإنه يحلل أيضاً كيف لا تزال بعض هذه العوامل عصية على الدول العربية والإسلامية وأمريكا اللاتينية.

يحلل هذا القسم، إذن، جذور الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء، أي كيف وصلت بعض الدول أولاً، وبعضها لاحقاً، ولم يصل بعضها الآخر حتى الآن، ويحلل التفاوت الذي حدث في عملية النمو الاقتصادي العالمي على مدى القرنين الماضيين، حيث بدأت بعض الأمم تنمو سريعاً في أوائل القرن الثامن عشر، وبدأت غيرها في وقت لاحق، وثمة أمم ثالثة لم تبدأ مطلقاً، وللأسف يضع المؤلف الدول العربية في هذه الفئة الأخيرة.

يتقصى الفصل السابع كيف وُلِدت الثروة الحديثة أولا في أمتين، هما هولندا وإنجلترا. ويركز الفصل الثامن على ثلاث أمم اقتفت أثر الأمتين الأوليين: فرنسا وأسبانيا واليابان. ويحدد هذا الفصل أيضاً العقبات التي أعاقت النمو الاقتصادي، ويصف كيف تم التغلب عليها في النهاية. ويعرض الفصل التاسع تشريحاً للفشل في العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، ويحلل التفاعلات الحرجة بين الدِين والثقافة والسياسة والميراث الاستعماري والاقتصاد.

يبحث القسم الثالث من الكتاب النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للتفاوت الكبير في الثروة الوطنية والشخصية الذي نشأ عن هذا المولد للوفرة، والنتائج التي يحملها النمو للمستقبل.

يعرض الفصل العاشر آخر ما توصلت إليه البحوث السوسيولوجية والاقتصادية لاستخلاص الدروس الممكنة حول العلاقة بين الدِين والثروة والأيديولوجيا والتطور الديمقراطي. وإذا كان البعض، بداية من ماكس فيبر، وربما من قبله، قد ربطوا النمو الاقتصادي الحديث بأديان معينة، وهي البروتستانتية تحديدا، واليهودية- المسيحية عموماً، ويُحدِثون بالتالي تعارضاً بين الإسلام والرأسمالية، فإن بيرنشتاين يتقصى العلاقة بين الدِين والنمو الاقتصادي، ويخلُص إلى أن الدين لا يؤثر في النمو الاقتصادي، بقدر ما يتأثر النمو بالثقافة. ويفحص الفصل أيضا العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، مؤكداً أن الأول يؤدي إلى الثانية، بينما يصعب أن تسير العلاقة في الاتجاه المعاكس. فالنمو الاقتصادي شرط للديمقراطية، لكن الديمقراطية لا تؤدي إلى النمو الاقتصادي، بل قد تضر به. وأخيراً يبحث الفصل العلاقة بين النمو الاقتصادي والسعادة، ويخلُص إلى أن الثراء أحد العوامل الأساسية للسعادة، وإن لم يكن العامل الوحيد.

يحاول الفصل الحادي عشر أن يحدد الخيط الرفيع الذي تتوازن عنده المبادلة بين تحقيق أقصى درجات النمو الاقتصادي باتباع وصفة الرأسمالية المتطرفة التي تترك الدولة فيها كل شيء لكي تنظمه يد السوق الخفية وتترك الأفراد ليواجهوا مصيرهم بقدرتهم الذاتية على البقاء في مجتمع المنافسة الشرسة، كما هي الحال في الولايات المتحدة من جانب، وبين دولة الرفاه الاجتماعي التي تفرض ضرائب على الأعمال والمشروعات لتنفقها على برامج الضمان الاجتماعي، كما هي الحال في دول أوروبا الشمالية من جانب آخر.

وإذا كان المال لا يشتري السعادة، أو لا يشتريها وحده على الأقل، فإنه يؤثر بالتأكيد في القوة الجيوسياسية للأمة. وهذا هو ما يبحثه الفصل الثاني عشر الذي يتقصى المسارات المجدولة للثروة والغزو والنفوذ خلال السنوات الخمسمائة الماضية من التاريخ العالمي، خاصة فيما يتعلق بالهيمنة الأمريكية المتزايدة في عالم "أحادي القطبية"، ويخلُص إلى أن الهيمنة العالمية والقوة العظمى تعتمدان على الاقتصاد بالدرجة الأولى.

وفي الفصل الثالث عشر، وفي ضوء الكتاب بأكمله، يستشرف المؤلف مستقبل الرخاء وتصاعد الحاجات البشرية والنمو المستمر، ويخلص إلى أنه لا شيء يمكن أن يعوق النمو الاقتصادي في المستقبل المنظور، وأن العوامل الأربعة اللازمة للنمو أصبحت ممأسسة ومستدمجة في نمط الحياة "الغربية" الحديثة. وفي الفصل الأخير يوجز بيرنشتاين تاريخ النمو الاقتصادي بالإجابة عن التساؤلات: متى وأين وإلى أين؟

يختتم بيرنشتاين كتابه بقول إن من لا يتعلمون من التاريخ الاقتصادي تفوتهم صحوته. وهنا تكمن أهمية الكتاب، في أن نتعلم من هذا التاريخ كيف نطلق النمو الاقتصادي في دولنا، وأن ندرك العوامل الضرورية لإطلاقه، والعقبات التي تقف في طريقه وتكبح تقدمه. فالكتاب يعطينا وصفة مجربة للنمو والتقدم، بما يعفينا من التخبط ومن إعادة اختراع العجلة.

لقد مرت الدول العربية كافة بمحاولات ومشاريع تنموية كثيرة ومختلفة، فمنها من ذهب مباشرة إلى التصنيع واعتبره المدخل الملكي إلى النمو والتقدم، فأخذت تضخ الأموال في قطاع الصناعة وتوفير البنية التحتية، وذهبت أكثر من ذلك إلى فرض ضوابط وإجراءات حمائية، فيما عُرِف بسياسة إحلال الواردات. ومنها ما اعتمد على الثروات الطبيعة اعتماداً مطلقاً، وأخذت توزع عوائد هذه الثروات على أفراد شعبها. وقد أثبت التاريخ الاقتصادي فشل هذين الطريقين إلى النمو الاقتصادي.

فالتصنيع وحده لا يقود إلى النمو الاقتصادي، ولا يعد في ذاته الطلقة الأولى في العوامل الطالقة للنمو الاقتصادي. ولعل أصحاب هذه النظرية يخلطون السبب بالنتيجة، حيث يرون الدول الأغنى والأكثر نمواً هي الدول الصناعية، ولا يدركون أن هذا التصنيع نتيجة لعوامل أخرى أولية لا غنى عنها للنمو الاقتصادي، هي نفسها العوامل الأربعة التي حددها بيرنشتاين في كتابه. بينما يعلمنا التاريخ الاقتصادي، على خلاف ذلك، أن التصنيع في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا السابقين، ومشروعات البنية التحتية العملاقة في العالم الثالث، بما فيه الدول العربية، لم يؤد إلى النمو الاقتصادي المطلوب. بل إنه حتى لم يحم الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا من الانهيار الذي كان انهياراً اقتصادياً بالدرجة الأولى، ولم يمنع دول العالم الثالث من التحول عن سياسة إحلال الواردات، كما حدث في مصر مثلاً في مطلع السبعينيات.

وفيما يتعلق بالاعتماد على الثروات الطبيعية، وهو النهج الثاني للنمو الاقتصادي في الوطن العربي، فقد أثبت التاريخ الاقتصادي أن الموارد الطبيعية تكون في الغالب وبالا على النمو الاقتصادي للدول. يُظهِر هذا التاريخ ارتباطاً سلبياً بين الثروة والموارد الطبيعية. وتؤكد إمبراطورية هابسبورغ ونيجيريا ودول الخليج العربي وزائير الحديثة، كما يعرض الكتاب الحالي، أن الموارد الطبيعية الوفيرة نقمة، وليست

نعمة. وفي ذلك يقول بيرنشتاين إن "إنتاج الثروات من العمل التجاري بالمخاطرة والعرق يشجع وجود مؤسسات حكومية صحية ويولد مزيداً من الثروة. في حين أن إنتاج الثروات من عدد محدود من الحُفَر في الأرض، تملكها الحكومة أو تخضع لسيطرتها، لا يولد إلا السلوك الريعي والفساد".

ليس معنى ذلك، بالطبع، أن تغلق الدول مصانعها أو تتخلص من بنيتها التحتية، أو أن تترك مواردها الطبيعية في باطن الأرض دون استغلال. بل معناه أن ثمة عوامل تأسيسية لا بد منها لكي يؤتي التصنيع ثماره، ولكي يتم استغلال عوائد الموارد الطبيعية في إطلاق نمو اقتصادي يستطيع الصمود وسد حاجات المجتمع بعد أن تنفد الموارد الطبيعية.

مؤدى ذلك أنه لا يحدث نمو اقتصادي حقيقي ولا يصبح جزءاً من ثقافة المجتمع ونمط حياته إلا إذا تحققت العوامل الأربعة مجتمعة: حقوق المِلكية، والعقلانية العلمية، ورأس المال، والنقل والاتصال الحديثان. هذا المُركّب للنمو أنتج التصنيع والثورة الصناعية في مراحله الأولى، ومن شأنه أن يدفع اقتصاد المعرفة، فضلاً عن التصنيع، في المرحلة الحالية. فبدون ضمان حقوق المِلكية لن يتوفر لدى الأفراد الحافز إلى العمل والإنتاج والابتكار، وهي الخطوة الأولى على طريق النمو الاقتصادي. ودون العقلانية العلمية والتخلص من الكوابح الفكرية وعُصابات الأعين وكمامات الأفواه، أياً كان مصدرها دينياً أم سياسياً، لن يستطيع الأفراد أن يتابعوا أفكارهم وابتكاراتهم، سواء أكانت تتعلق بالاختراع أم بتنظيم الاقتصاد والمجتمع أم بتوزيع عوائد النمو. وإذا كانت حقوق المِلكية مأمونة ومضمونة، وكان العقل منطلقاً دون قيود، فلا بد أيضاً من أن يتوفر رأس المال، الذي لا يستطيع الأفراد دونه أن يحوّلوا أفكارهم واختراعاتهم إلى واقع اقتصادي داعم للنمو الاقتصادي ودافع له. وأخيراً لا بد من بنية تحتية قوية من

الطرق ووسائل النقل والاتصال الحديثة التي تيسر نقل الأفكار والسلع والمنتجات والآلات إلى مقاصدها النهائية، سواءً الاستهلاكية أو الإنتاجية.

ينطبق التحليل السابق على الدول والأمم في مطلع العصر الحديث، حيث كان الميراث القادم من الماضي لا يضمن حقوق المِلكية ولا يقر العقلانية العلمية ولا يوفر رأس المال أو النقل والاتصال. لكن تحليل الواقع الحالي للبنية التحتية للنمو الاقتصادي في الوطن العربي يؤكد على أسبقية حقوق المِلكية وغيرها من العوامل المؤسسية كحكم القانون والحريات المدنية. فالدولة العربية الحديثة تمتلك من رأس المال – مجتمعة على الأقل، أو حتى فرادى في بعض الحالات – وتمتلك من البنية التحتية الخاصة بالنقل والاتصال ما يضعها على قدم المساواة مع الدول المتقدمة، ويؤهلها للنمو الاقتصادي القوي. كما أنها حققت على مضمار العقلانية العلمية ما يؤهلها لمثل هذا الانطلاق، وإن كانت لم تحسم بعد أموراً جوهرية للنمو الاقتصادي، مثل الموقف الديني من الفوائد على رأس المال. وقد قطعت أشواطا غير بعيدة على الطريق إلى العوامل المؤسسية: حقوق المِلكية، وحكم القانون، والحريات الفردية والمدنية.

ومع أن بيرنشتاين ضَمَّن عوامله الأربعة في مُركّب واحد للنمو، ومع أنه لا يحبذ المفاضلة بين عوامل النمو الأربعة، فإن المؤلف نفسه والأدلة التاريخية والمعاصرة التي عرضها، تعطي الأسبقية للعوامل المؤسسية على ما عداها من عوامل. فالنشاط الاقتصادي برمته يبدأ بالحافز الذي يتولد داخل الفرد، هذا الحافز الذي لا يتوفر إلا إذا كان الفرد يأمن على ناتج عمله من أية قوى سياسية أو إجرامية. فاحتمال أن تصادر الدولة ممتلكات المرء، تحت أية دعاوى وفي أية ظروف، خارج إطار حكم القانون "العقلاني" – وليس قوانين الثورة أو قوانين النظم الشعبوية – يقتل الدافعية إلى العمل والإنتاج. وفقط عندما تتوفر العوامل المؤسسية، يمكن أن تأتي العوامل الأخرى.

والمستثمر الداخلي والخارجي لا يمكن أن يأمن على أمواله في دولة لا تخضع لحكم القانون. فحكم القانون هو الذي يضمن للمستثمر عدم مصادرة أمواله أو فرض إتاوات على أعماله أو التدخل غير المبرر فيها من جهة الحكومة. والحقوق والحريات السياسية والمدنية تساعد المواطنين، ومنهم رجال الأعمال، في الضغط على الحكومة والتفاوض معها من أجل مصالحهم ومن أجل إصلاح القوانين والسياسات التي يرون فيها ضرراً للنمو الاقتصادي. وإذا كان النمو الاقتصادي، كما يذهب الكثيرون، هو الذي يؤدي للديمقراطية ويعد شرطاً لها، فإن الديمقراطية ضرورية هي الأخرى للنمو الاقتصادي.

ومما يؤكد أهمية العوامل المؤسسية، وحقوق المِلكية تحديداً، وله علاقة بمنطقتنا العربية تحديداً، ما يعرضه بيرنشتاين من أدلة تاريخية تتعلق بحالة الزراعة في شمال أفريقيا في أيام الإمبراطورية الرومانية. فقد تمكن علماء الآثار من إعادة تأسيس مسارات تدفق مياه الري في مناطق كثيرة من شمال أفريقيا، قبل أن تُهجَر لأكثر من ألف سنة. معنى ذلك أن معظم شمال أفريقيا كان مشجراً وخصباً في ظل الحكم الروماني، ثم أصبح جافاً وقاحلاً فقط مع مجيء الإمبراطوريات الإسلامية، وكان السكان والناتج الزراعي في شمال أفريقيا أعلى كثيراً في الأزمنة الرومانية منهما حتى في ظل العثمانيين بعد أكثر من ألف سنة. ولذلك يذهب الجغرافيون وعلماء الآثار إلى أن الامتداد الكبير لصحارى الشرق الأوسط ناتج في جزء منه عن غياب الحق الواضح في مِلكية الأرض.

معنى ذلك أن الرومان نجحوا في استصلاح مساحات واسعة من صحراء شمال أفريقيا من خلال مشروعات الري الواسعة، وفي الأساس من خلال إقرار الحق في المِلكية. ومع فقدان مؤسسات المِلكية الآمنة بعد الفتوحات العربية والعثمانية، هُجِرت مخططات الري تدريجياً، وأخذ سكان المنطقة يتناقصون. بل ويرد البعض اقتصاد الرعي البدوي العربي التقليدي إلى غياب المِلكية الفردية، أكثر منه إلى البيئة الطبيعة والجغرافية. فالصحراء

ناتجة عن وجود الماعز، أكثر من كونها منتجة لها. يتميز الماعز بالحركية ويفتك بكل أشكال النبات، وهو بذلك أفضل صانع للتصحر. وتلك خصائص مثالية في عالم ليس لأحد فيه مِلكية واضحة للأرض، ويمكن للدولة في أي وقت أن تستولي على ممتلكات المزارع أو الراعي. كما أن الأرض المشاع، لا تُروى ولا تُحرث ولا تُخصب. يؤكد ذلك، على الجانب الآخر، حركة التسييج التي شهدتها أوروبا في القرون القليلة السابقة على القرن التاسع عشر. فحين شرع الأوروبيون في تسييج الأراضي المشاع وتحويلها إلى مِلكيات خاصة، بدأت إنتاجية هذا الأراضي تتحسن، والأهم من ذلك أنه دخل في عملية الإنتاج المزيد من الأراضي الحدية التي لم تكن تزرع في السابق. فالحافز الفردي يستطيع أن يحول الصحارى والقفار إلى بساتين وجنان.

لقد دُهِش الكثيرون مؤخراً حين أثيرت قضية مِلكية الأرض في شبه جزيرة سيناء. فحتى الآن لا يزال المصريون من أهل سيناء يعيشون على هذه الأرض دون أن يتملكوا فيها. كيف يتأتى لهؤلاء، والحالة هذه، أن يبذلوا العرق لاستصلاح هذه الأرض، بل كيف لهم أن يتحولوا من نمط الحياة البدوية القائمة على الرعي والتنقل والترحال دون الحق في المِلكية الذي يربط الإنسان بهذه البقعة من الأرض أو غيرها، بل وكيف لهم أن ينتموا إلى أرض لا يمتلكون فيها شبراً. إن المشاع، سواء أكان أرضاً أو رعاية صحية أو دعما اقتصادياً أو اجتماعياً، هو الوصفة المثلى لتجفيف هذه القطاعات. فهو الوصفة المثلى للتصحر ونشر الصحارى، وهو الوصفة المثلى لاستنزاف خدمات الرعاية والتأمين الصحيين، وهو الوصفة المثلى لتجفيف أموال الدعم وصرفها في غير أوجهها.

خلاصة القول، كما أثبت التاريخ الحديث والمعاصر، إن دولة الخدمات هي الوصفة الأكيدة للنمو الاقتصادي. فدور الدولة هو أن توفر العوامل المؤسسية والبنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي. فتضمن حقوق المِلكية وحكم القانون والحريات

الفردية والمدنية، وتبني الطرق ووسائل النقل والاتصال، وتترك العنان للأفراد للانطلاق إلى حيث يأخذهم حافزهم الفردي ورغبتهم في الكسب والملكية. ولا بد إلى جانب ذلك أن توفر هذه الدولة ما يسمى بالسلع العامة التي تتضمن التعليم والرعاية الصحية والحماية الشرطية، من بين أشياء أخرى. تنفق دولة الخدمات على ذلك من خلال ما تفرضه على النشاط الاقتصادي من ضرائب. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تكون هذه الضرائب بحدودها القصوى وتُضَخ في برامج الضمان الاجتماعي المختلفة، بما يعد شكلاً من إعادة توزيع الدخل، كما في حالة الدول الأسكندنافية، أم تكون في حدودها الدنيا وتُضَخ في دعم مزيد من النمو، كما في الحالة الأمريكية؟ وهنا تفيد الوسطية المستقاة من ثقافتنا.

ثمة قضية أخيرة يثيرها الكتاب الحالي، وإن كانت تتعلق بالماضي أكثر منها بالحاضر، وهي تجاهل دور الشعوب الأخرى غير الغربية في صنع التحول الذي أطلق النمو والرخاء الحديثين، ومنهم العرب. وهو أمر احتاط له المؤلف، فاجتهد، - كما قال - لكي يتبنى منظوراً عالمياً، وإن كان سيفشل - كما قال أيضاً - في أن يبدو الكتاب للقارئ غير متمركز حول أوروبا. ولذلك أقر المؤلف، بإيجاز، للصينيين والعرب والهنود بدورهم في إنجازات معينة. كنت قد شرعت منذ أكثر من عام في ترجمة كتاب، لأفاجأ بعد أن قطعت شوطاً فيه، حين تواصلت مع أحد الناشرين بأن الكتاب تُرجِم بالفعل إلى العربية. وكان عنوان الكتاب "الجذور العربية للرأسمالية"، وهو كما يبدو من عنوانه يحلل إسهام العرب والإمبراطوريات العربية - قبل العثمانية- في بعث نهضة أوروبا التجارية في القرن الثاني عشر، وكيف وفرت المبادئ والمفاهيم الاقتصادية الإسلامية الأساس الأيديولوجي الذي مكّن أوروبا العصور الوسطى من الخروج من عصورها المظلمة، حيث قدم العرب لهم الأدوات اللازمة للرأسمالية.

قد يكون هذا الاعتراض من جانب المترجم شكلياً، حيث بدأ النمو الذي يصفه بيرنشتاين في أوائل القرن التاسع عشر، بينما انتهت الهيمنة العربية قبل قرون طويلة من هذا التاريخ. لكن ذلك لا يمنع أن شعوباً وأمما أخرى كان لها إسهامها في صنع النمو الحديث. وإذا كان اعتراض المترجم مردوداً عليه بأن النمو الحديث كان أوروبياً خالصاً تقريباً، وهو رد يتفق معه المترجم إلى درجة كبيرة، فإنه - أي الاعتراض - يؤكد أن الحضارة البشرية الحالية، بما فيها من نمو اقتصادي، وما يكمن خلفه من عوامل النمو الأربعة، نتاج لكدح البشرية كلها، بغربها وشرقها، وشمالها وجنوبها، وأوروبييها وصينييها وعربها وهنودها. ولعل في ذلك ما يبعث ضوء من الأمل قبل أن يدخل القارئ العربي إلى كتاب لا يدخر للعرب الكثير من الإسهامات والجوانب الإيجابية.

المترجم

openkandl.com

تصدير[*]
Preface

عادت زوجتي إلى البيت، ذات يوم قبل عقد من الزمن، وقد أحضرت من المكتبة كتاب "كُلْ الأغنياء" Eat the Rich لمؤلفه أورورك O'Rourke، قبل بضع سنوات من إصدار الناشر ماكجرو- هل لطبعة الكتاب ذات الغلاف المقوى في عام ٢٠٠٢م. لم أتوقع ساعتها أن أجد في الكتاب شيئاً كثيراً من الاستبصار التاريخي. فأورورك يستهدف التسلية في المقام الأول، وقد جاءت جولته الجذلة خلال قصص النجاح والفشل في الاقتصاد العالمي مشجعة، وعلى الأخص عرضه لمخاطر الائتمان، ومنها قوله: إن السند عالي المخاطرة هو القرض الذي تعطيه أنت لأخيك الأصغر، بينما السند عالي الجودة هو القرض الذي تعطيه لأخيك أسرة غامبينو[١].

تخفي كتابة السيد أورورك الخفيفة عملاً بحثياً جاداً، حيث تتخلل الملاحظات الساخرة أجزاء تنم عن روية بحثية حقيقية، منها ذلك الجزء الذي أورد بإيجاز بيانات

(*) على طول صفحات الكتاب، يشير الرقم المرفوع بين قوسين معقوفين إلى هوامش الكتاب التي جمعها المؤلف بعد متن الكتاب، بينما يشير الرقم المرفوع بين قوسين () إلى الهوامش التوضيحية التي ذيّل بها المؤلف أو المترجم صفحات الكتاب، وقد ميّز المترجم الحواشي التي أضافها بأن ختمها جميعا بكلمة [المترجم]، وترك الحواشي التي أضافها المؤلف دون هذه الكلمة أو غيرها [المترجم].

(١) أسرة غامبينو Gambino هي إحدى الأسر الخمسة التي تسيطر على الجريمة المنظمة في نيويورك وجزء من الشبكة الإجرامية الواسعة المعروفة باسم المافيا، كان من أنشطتها غير المشروعة ابتزاز الأموال والمقامرة وغسيل الأموال، فضلاً عن العمل كمرابين، حيث كانوا يقدمون للأفراد قروضاً غير مضمونة بفائدة باهظة وغير قانونية، ويجبروهم على السداد بالابتزاز والتهديد باستخدام العنف [المترجم].

جمعها عالم اقتصاد أسكتلندي مغمور يدعى أنغس ماديسون Angus Maddison، الذي اكتشف انقطاعاً مروعاً في النمو الاقتصادي العالمي في حوالي عام ١٨٢٠م، إذ لم يكن للنمو وجوداً قبل ذلك التاريخ، بينما أصبح بعده مستداماً وقوياً.

استغرقتُ بعض الوقت لكي استخرج، من بين كتبي المتناثرة، نسخة من كتاب ماديسون الموجز المعنون "رصد الاقتصاد العالمي ١٨٢٠- ١٩٩٢م". كان الكتاب ذو الغلاف المقوى مملاً ومحبطاً كشأن المذكرات القانونية المكثفة، لكن بداخله تحكي بيانات ماديسون الجافة أعظم قصة على الإطلاق: المولد الاقتصادي للعالم الحديث. بل إن أروع العروض المكتوبة لفترة ميجي[٢] في اليابان ورخاء ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تصمد أمام الأرقام الخام المقدمة في كتاب ماديسون: نمو معدل ضد التضخم[٣] قدره ٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، وارتفاع متوسط العمر ضعفين، وارتفاع المستويات التعليمية أربعة أضعاف تقريباً، والاختفاء السريع للأمية، كل ذلك في العقود الأربعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

لقد أدهشني هذا التغير المفاجئ في ثروات العالم الغربي. لكن ماديسون نفسه لم يوفق كثيراً في تفسيره، حيث ذكر بإيجاز التقدم التقني والتحسن في التجارة والتمويل ورأس المال البشري واستغلال الموارد الطبيعية، كما استخدم مفاهيم اقتصادية أكثر غموضاً مثل "حساب النمو"[٤]. لكن شيئاً من ذلك لم يشبعني. فالقول إن التغيير التقني

---

(٢) فترة ميجي أو إعادة ميجي Meiji Restoration فترة من تاريخ اليابان، تُعرَف أيضاً باسم الثورة أو التجديد، تمتد من عام ١٨٦٨م إلى عام ١٩١٢م، شهدت اليابان خلالها سلسلة من الأحداث أعادت الحكم الإمبراطوري، وأحدثت تغييرات ضخمة في البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، وكلمة "ميجي" تعني الحكومة المستنيرة [المترجم].

(٣) النمو المعدل ضد التضخم inflation-adjusted growth أو مفهوم التعديل ضد التضخم inflation adjustment هو عملية تعديل أو ضبط المؤشرات الاقتصادية وأسعار السلع والخدمات من الفترات الزمنية المختلفة إلى نفس المستوى السعري، ولها عمليات حسابية خاصة [المترجم].

(٤) حساب النمو growth accounting إجراء يستخدم في علم الاقتصاد لقياس إسهام العوامل المختلفة في النمو الاقتصادي، ويحسب بطريقة غير مباشرة معدل التقدم التقني في الاقتصاد المعين في صورة باقي residual [المترجم].

ينتج تحسناً اقتصادياً لا يفسر شيئاً. فالنمو الاقتصادي، بحسب التعريف، هو ابن التجديد التقني. ولو توقف التقدم في الإلكترونيات والنقل والعلوم فجأة، لكان الطريق الوحيد لزيادة الكفاءة الاقتصادية يمر من خلال التحسن في التخصص في العمل، ولما تقدم النمو الاقتصادي أكثر من ذلك.

والسؤال الذي يشغلني هو: لماذا؟ لماذا انفجر النمو الاقتصادي العالمي، والتقدم التقني الذي يقع في الأساس منه، فجأة في ذلك الوقت تحديداً؟ ولماذا لم يخترع الفلورنسيون المحركات البخارية والماكينات الطائرة التي رسمها دافنشي في لوحاته؟ ولماذا لم يكتشف الرومان الكهرباء أو يخترعوا التلغراف، رغم ما أظهروه من مهارات في استخدام المعادن؟ ولماذا لم يسبق اليونانيون إلى قوانين الاحتمال التي لا تستطيع أسواق رأس المال الحديثة أن تعمل دونها، رغم ما تميزوا به من خبرة في الرياضيات؟ وليس ببعيد عن السؤال السابق، لماذا ظل الأثينيون فقراء نسبياً على مدار القرن ونصف الذي فصل هزيمتهم للفرس وانضواءهم تحت لواء الإسكندر، حينما كانوا يمتلكون الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي: الديمقراطية وحقوق الملكية والسوق الحرة والطبقة الوسطى الحرة؟ والأهم من ذلك كله، لماذا اختفى وصف هوبز Hobbes للحياة في حالة الطبيعة بأنها "منعزلة ومقفرة وقذرة ووحشية وقصيرة" – وهي كلمات تصف تماماً ما كانت عليه حياة غالبية الناس حتى القرن التاسع عشر – من أوروبا الغربية، بعد أقل من قرنين من تدوين تلك الأوصاف على الورق؟

اقترب بول جونسون Paul Johnson من الإجابة عن تلك التساؤلات في كتابه "مولد الحديث" The Birth of the Modern. وقد جاء وصفه فذاً للثورات التي حدثت في العلوم والسياسة والأدب والفنون في بداية القرن التاسع عشر، حيث جاء بمثابة متمم نثري رائع لكتاب ماديسون "التاريخ التطوري الحديث المبكر في أعين الشعراء". لكن جونسون سكَت عن السؤال الجوهري: لماذا وقعت كل تلك الأحداث التاريخية الجسام في ذلك التوقيت تحديداً؟ وفي مسار مختلف طرح كتاب "المَدافع والجراثيم والحديد"

Guns, Germs, and Steel لجاريد دايموند Jared Diamond "سؤال يالي": لماذا يمتلك الرجال البيض كل الحمولة؟ (يالي Yali رجل قَبَلي من غينيا الجديدة، و"الحمولة" هي المصطلح المحلي لكل الاختراعات المتقدمة تقنياً، خاصة الفؤوس الحديدية والمشروبات غير الكحولية والمظلات)[1]. يقدم كتاب دايموند مراجعة مثيرة للعوامل البيولوجية والجغرافية في التاريخ الإنساني، لكن إجابته عن سؤال الرجل القَبَلي الذي ينم عن الأسى، لا تكشف عن تحليل تاريخي واقتصادي رصين، حيث ذهب إلى أن الجغرافيا والمناخ والضعف الميكروبيولوجي هي التي تقرر الهيمنة التاريخية. لكن الجغرافيا والمناخ لا يفسران، بكل تأكيد، الثراء المختلف جذرياً لكوريا الشمالية والجنوبية. وبالمثل لا يفسر الميكروبيولوجي الهيمنة الأوروبية على معظم آسيا بعد عام ١٥٠٠م، منذ أن تساوت العوامل المسببة للأمراض بين أوروبا وآسيا بحلول منتصف الألفية الثانية، كما أشار المؤرخ وليام ماكنيل William McNeill لأول مرة.

لكل ذلك أخذتُ على نفسي مهمة كشف العوامل الثقافية والتاريخية التي اجتمعت معاً في أوائل القرن التاسع عشر وألهبت الانطلاقة الاقتصادية العظيمة للعالم الحديث. تتجاوز الكتابات الجيدة مجرد عرض الحقائق والسرديات، بغض النظر عن مدى جودة عرضها، إذ ينبغي أن تقدم للقراء أدوات مفيدة لفهم العالم من حولهم. وأية مقاربة لجذور الرخاء العالمي يقابلها تحديان. أولاً تعد هذه القصة – كيف وصل العالم إلى وضعيته الحالية – أحد الموضوعات التي تنال أكبر قدر من اهتمام القارئ. وإذا لم يستطع المؤلف أن يستحوذ على اهتمام القارئ، فلا يلومن إلا نفسه. ويتمثل التحدي الثاني في أن يقدم المؤلف للقارئ إطاراً قادراً على تفسير لماذا أصبحت أية أمة – ليس فقط الأمم التي يغطيها هذا الكتاب – غنية أم فقيرة، ديمقراطية أم استبدادية، قوية أم ضعيفة، وربما حتى ما إذا كان مواطنوها راضين عن حياتهم أم لا. وإذا نجح المؤلف في ذلك، فربما يتمكن قراؤه من أن يكوّنوا نظرات حول ما يحمله المستقبل لكوكبنا وقاطنيه.

ينقسم الكتاب وفقاً لطبيعة الأمور إلى ثلاثة أجزاء: لماذا وكيف وإلى أين. فيحاول

الكتاب أولاً أن يحدد المصادر الأولى للنمو الاقتصادي. وبعد ذلك يعرض كيف اعتملت هذه العوامل في الأمم المختلفة. ويركز الكتاب أخيراً على النتائج الاجتماعية والسياسية والعسكرية الواضحة للنمو الاقتصادي الانفجاري للعالم الحديث. وسوف نكتشف أن فهم مصادر ذلك النمو يقدم نظرات ثرية حول التساؤلات الكبرى في عصرنا:

- ما الذي يحدث للسعادة والرضا الإجماليين للإنسان العادي في عالم يصبح أكثر ثراءً، وكذلك أكثر تعقيداً وسرعة وضغطاً؟
- ما العلاقة بين الثروة والتطور الديمقراطي؟ وما الذي يحمله التقدم الاقتصادي، وما ينتج عنه من تفاوت متزايد في الثروة بين الأمم، على المستقبل السياسي للعالم؟
- كيف أثر تطور الرخاء الحديث على توازن القوة الحالي في العالم؟ وهل السطوة العسكرية للولايات المتحدة مصادفة تاريخية، وهل نتوقع لها الاستمرارية؟ وما مدى كفاءة الكيانات غير الغربية، خاصة في العالم الإسلامي، في استخدام القوة السياسية والعسكرية؟
- لقد تجاوز العالم النامي، على ما يبدو، الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٧م بدرجة أفضل بكثير من القوى الغربية المهيمنة القديمة. إلى أي مدى يمكن أن تتآكل الهيمنة الغربية التاريخية؟

لا يمكن لشخص واحد، بالطبع، أن يدعي التمكن من كل الميادين المتضمنة في قصة النمو الاقتصادي العالمي: القانون، والتاريخ، والفلسفة، والميكانيكا السماوية واللاهوت، والسياسة العامة، وعلم الاجتماع، والاقتصاد بالتأكيد. لذلك أشكر كل من قدموا لي العون في هذه المجالات وفي التعليق على مسودات الكتاب.

وليام بيرنشتاين
بورتلند، أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية

obeikandl.com

مقدمة
Introduction

يدين الكابتن جورج قائد بارجة صاحبة الجلالة بالكثير إلى الساعاتي جون هاريسون الذي كان يرافق الكرونومتر البحري، تلك الساعة الضخمة والدقيقة جدا التي كانت تستخدم لحساب خطوط الطول، في أول التجارب البحرية عليها في أواخر ربيع عام ١٧٣٧م. كان خط الساحل الإنجليزي الباهت يرتفع فوق الأفق، حين قدّر ملاح البارجة، اعتمادا على الحساب التقليدي للموضع، أن السفينة كانت تبحر في مياه آمنة جنوب دارتماوث Dartmouth. لكن هاريسون رفض هذا التقدير، حيث كانت ساعته تحدد مكانهم على بعد حوالي ثمانين ميلاً من دارتماوث في المياه الخطرة التي تلي مباشرة شبه جزيرة ليزارد Lizard التي تقع في أقصى الطرف الجنوبي الغربي لإنجلترا. لذلك قرر القائد ألا يخاطر، واستدار شرقاً وتحقق بعد ساعات قليلة من أن تقدير هاريسون كان صحيحاً تماماً.

كان حذر قائد البارجة أمراً مفهوماً لمعاصريه من البحارة. فقبل ثلاثين عاماً وقع الأدميرال السير كلودزلي شوفل Clowdesley Shovell في الخطأ الملاحي نفسه، حين قاد أسطوله في جزر سيلي Scilly، مما تسبب في إغراق أكثر من ألفي رجل. وجهت تلك الكارثة انتباه الرأي العام البريطاني إلى الحاجة إلى تحسين التقنيات الملاحية. وبعد ذلك بسبع سنوات، أقرّ البرلمان في عام ١٧١٤م قانون خطوط الطول، الذي أنشأ هيئة خطوط الطول، التي قدمت بدورها جائزة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه – حوالي مليون

دولار بأسعار اليوم – لمن يتمكن من توفير طريقة تحدد الشرق والغرب بدقة قدرها نصف درجة (حوالي ٣٠ ميلاً)[١].

ربما يدين القائد بحياته إلى هاريسون، لكنه شهد أيضاً، دون أن يدري، إحدى نقاط التحول الكبرى في التاريخ، نقطة لا تقل في عظمتها عن اختراع المحرك البخاري وتطور الديمقراطية النيابية ومعركة وترلو. فقد ساعد وصول الكرونومتر البحري الموثوق في تحويل التجارة البحرية من مغامرة غير مؤكدة وقاتلة في أغلب الأحيان إلى ماكينة موثوقة للثروة.

ظلت ساعة هاريسون أعجوبة، حتى بعد قرنين ونصف، عندما عُرِضت في المتحف البحري الوطني في غرينيتش، وكانت لا تزال تحسب الوقت بدقة بفارق جزء من الثانية في اليوم. لكنها كانت في حقيقة الأمر الأقل بروزاً بين المنتجات التقنية لذلك العصر الرائع الذي امتد من عام ١٧٣٠م إلى عام ١٨٥٠م. فقلة من المواطنين العاديين تنبهوا إلى وجود الكرونومتر البحري، بينما انتبه الجميع إلى التقنيات العظيمة الأخرى التي أنتجتها تلك الفترة، مثل نظام القنوات الحديثة والمحرك البخاري والتلغراف.

يسود منذ فجر العصر الحديث وهم مؤداه أن التقدم التقني يكون في عصره متفرداً وثورياً، وهو بالتأكيد نمط من التفكير لم ينجُ منه عصرنا. لكنه ليس أكثر من مجرد وهم. ولكي نرى التأثير الكامل للتقدم العلمي على الشؤون الإنسانية، يجب ألا نمد أنظارنا أبعد من الانفجار التقني الذي حدث في تلك السنوات الـ١٢٠ وغيّر الحياة من أعلى البناء الاجتماعي إلى أسفله. فجأة زادت سرعة النقل عشرة أضعاف، وأصبح الاتصال آنياً تقريباً. حتى وقت قريب، تحديداً مع منعطف القرن التاسع عشر، استغرق توماس جيفرسون[١] عشرة أيام للسفر من مونتيسللو إلى فيلادلفيا، بتكلفة كبيرة للمُرافِق وكثيراً من العناء البدني

(١) توماس جيفرسون Thomas Jefferson (١٣ أبريل ١٧٤٣م إلى ٤ يوليو ١٨٢٦م) أحد الآباء المؤسسين للأمة الأمريكية والرئيس الثالث للجمهورية والمؤلف الرئيس لإعلان الاستقلال. سيرد في فصول الكتاب المزيد حول أفكاره وأعماله [المترجم].

والمخاطرة. أما في عام ١٨٥٠م فكانت القاطرة البخارية قد قصرّت زمن نفس الرحلة إلى يوم واحد، وبتكلفة ضئيلة جداً مقارنة بالتكلفة السابقة، كما قللت العناء والخطر. وصف المؤرخ ستيفن أمبروز Stephen Ambrose تلك الحالة على النحو التالي:

> كان من الحقائق المهمة في عالم ١٨٠١م أن شيئاً لم يكن يتحرك بسرعة أكبر من سرعة الحصان. فلا يمكن لإنسان أو مادة مصنعة أو كيس من الحبوب أو جزء قطعة لحم أو رسالة أو معلومات أو فكرة أو طلب أو أمر من أي نوع أن يتحرك بسرعة أكبر من سرعة الحصان. لم يكن ثمة شيء يتحرك بسرعة أكبر، بل وكان هذا الشيء غير وارد تماما لأذهان معاصري جيفرسون[٢].

وحين اخترع وليام فوزرجل كوك William Fothergill Cooke وتشارلز ويتستون Charles Wheatstone التلغراف في إنجلترا في عام ١٨٣٧م، غيّر الاتصال الآني وجه الحياة الاقتصادية والعسكرية والسياسية إلى درجة تتضاءل بجانبها التغييرات التي أحدثتها الطائرة والحاسوب في هذا القرن. قبل اختراع التلغراف، كانت الحالة البدائية للاتصال تؤدي دوماً إلى مآسي، كبيرة وصغيرة. من ذلك، على سبيل المثال، أن انتصار أندرو جاكسون Andrew Jackson الدموي على البريطانيين في نيو أورلينز عام ١٨١٥م حدث بعد أسبوعين من توقيع معاهدة السلام في غينت[٢].

تباطأت سرعة التقدم التكنولوجي بعض الشيء بعد عام ١٨٥٠م. ولذلك فإن المواطن الغربي المتوسط الذي عاش في عام ١٩٥٠م ما كان ليجد صعوبة في استخدام تقنيات عام ٢٠٠٠م، بينما كان من شأن الحياة اليومية في عام ١٨٥٠م أن تصعق المواطن المتوسط الذي عاش قبل ذلك بخمسين عاماً.

---

(٢) أندور جاكسون Andrew Jackson (١٥ مارس ١٧٦٧م إلى ٨ يونيو ١٨٤٥م) هو الرئيس السابع للولايات المتحدة، هزم البريطانيين في معركة نيو أورليانز، عُرِفت فترته بالجاكسونية، نسبة إليه، وأسس أتباعه الحزب الديمقراطي الحديث. وغينت Ghent مدينة تقع في المنطقة الفلمنكية من بلجيكا شهدت توقيع المعاهدة التي أنهت حرب عام ١٨١٢م بين بريطانيا والولايات المتحدة [المترجم].

أنتج الاضطراب الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٧م هراء كثيراً حول "المعدل الجديد" للنمو الأدنى. ومع أن الأسواق المالية الصحية مكون أساسي للتقدم الاقتصادي، فقد كان الاقتصاد العالمي يتعافى من الأزمات المالية بدرجة أسوأ كثيراً مما حدث في الأزمة الأخيرة. والسبب وراء هذه المرونة بسيط، وهو أن صخب سوق رأس المال لا يغيّر المصدر النهائي للنمو الاقتصادي، وهو التدفق الثابت نسبياً للتقدم العلمي والتقني.

لا يعلّمنا الفحص الكيفي للتاريخ والثقافة الشيء الكثير. ففي الأخير يكون المقياس النهائي للتقدم إحصائياً: ما أوجه التحسن القابلة للقياس التي حدثت في معرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر والثروة في هذه الأمة أو تلك؟ ونحن عندما ننظر إلى الأرقام يتضح بجلاء أن شيئاً حدث في وقت ما في أوائل القرن التاسع عشر. قبل ذلك الوقت كان معدل التحسن في نصيب البشرية ضئيلاً ومتفرقاً، بينما أصبح بعده كبيراً وثابتاً.

لا يقلل ذلك من قيمة التقدم الفكري والعلمي خلال القرون الثلاثة التي تلت عصر النهضة. لكن الحقيقة المرة هي أن عصر النهضة وعصر التنوير المبكر لم يحسّنا حياة الإنسان العادي إلا بدرجة محدودة. كيف نعرف ذلك؟ من دراسة التاريخ الاقتصادي. وأفضل طريقة لقياس تأثير التقدم الفكري والعلمي هي فحص تأثيره على المستوى القاعدي. كيف نما الناتج الاقتصادي لكل فرد في إيطاليا وفرنسا وهولندا وبريطانيا العظمى على مر القرون؟ ماذا حدث لمتوسط العمر المتوقع؟ وللمستويات التعليمية؟

يتزايد التركيز تدريجياً على هذه الصورة الكمية لتقدم البشرية بفضل جهود المؤرخين الاقتصاديين على مدى العقود الكثيرة الماضية. تحكي الأرقام قصة مذهلة. فحتى عام ١٨٢٠م تقريباً ظل النمو الاقتصادي العالمي لكل فرد قريباً من الصفر. وفي القرون التي تلت سقوط روما كانت ثروة أوروبا تتراجع فعلياً، مع اختفاء كثير من التقنيات المهمة، من أهمها الأسمنت الذي لم يُكتشَف ثانية إلا بعد ثلاثة عشر قرناً.

كانت المأساة الكبرى فيما قبل العصر الحديث تتمثل في ضياع كميات كبيرة من المعرفة لآلاف السنين. فقبل غوتنبرغ وبيكون كان المخترعون يفتقرون إلى ميزتين مهمتين نأخذهما اليوم مأخذ المسلمات: التخزين الموثوق للمعلومات والأساس القوي القائم على نظرية علمية. كان غياب المنهج العلمي يعني أن التقدم التقني يعتمد كلياً على المحاولة والخطأ، ولذلك كانت النجاحات فيه قليلة ومتفرقة. وكذلك كان غياب آلة الطباعة يصعّب على المخترعين والمنتجين تسجيل أعمالهم، إلا في أماكن قليلة للغاية. ولذلك "فُقِدت" اختراعات كثيرة، وكانت الحالة التقنية والاقتصادية للقدماء تسير خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الوراء.

صحيح أن ثمة تحسناً في الرفاه الإنساني حدث بداية من حوالي عام ١٠٠٠م، لكنه كان بطيئاً وغير موثوق، لدرجة أن الإنسان العادي بمتوسط عمره البالغ خمسة وعشرين عاماً لم يلحظه. ولذلك فلم يمض وقت طويل على عام ١٨٢٠م حتى بدأ الرخاء يتدفق في سيل متنام، ومع كل جيل تال، أصبحت حياة الابن أكثر راحة واستنارة وقابلية للتنبؤ بكثير من حياة أبيه.

يفحص هذا الكتاب طبيعة هذا التحول وأسبابه ونتائجه. يكشف القسم الأول القصة المؤثرة التي تحكيها تلك البيانات الجديدة. وسوف أحدد، زمنياً ومكانياً، النقاط التي دبت عندها الحياة في النمو الاقتصادي بعد أن قضى آلاف السنوات في النوم. وكذلك سأصف وأفحص تاريخ العوامل الأربعة- حقوق المِلكية والعقلانية العلمية وأسواق رأس المال والتحسن في النقل والاتصال- التي تشكل المكونات اللازمة لإلهاب النمو الاقتصادي والتقدم الإنساني واستدامتهما.

وتحكي القصة في القسم الثاني من الكتاب متى اعتملت هذه العوامل وكيف: أولاً في هولندا، ثم في إنجلترا ونسلها الثقافي، ثم في بقية أوروبا، ثم اليابان، وأخيراً بقية شرق آسيا. وفي كل حالة سأحلل انطلاق النمو لأخلُص إلى أن الأمة لا يمكن أن تزدهر إلا بعد أن تُفعّل فيها العوامل الأربعة المذكورة جميعها.

لقد اجتهدت لكي أتبنى منظوراً عالمياً في مواضع الكتاب كافة، لكن كثيراً من القراء سيجدوه مع ذلك متمركزاً حول أوروبا. ألم يكن الصينيون – مخترعو الورق وآلة الطباعة والبارود – المهندسين المبدعين العظماء في العالم ما قبل الحديث؟ ألم تكن الإمبراطوريات العربية المبكرة واحات للعلم والثقافة في وقت كانت أوروبا فيه تتخبط في عصور ظلامها؟ ألم يبتكر علماء الرياضيات الهنود نظاماً عددياً يدمج مفهوم الصفر وأكثر تقدماً بكثير من النظام اليوناني–الروماني المعتمد على الحروف الأبجدية؟ إن الإجابة عن كل هذه الأسئلة هي "بلا" مدوية. لكن أحداً من هذه المجتمعات لم يستطع أن يبلغ الخاصية الغربية الحديثة المتمثلة في الرفع الدائم لمستوى معيشة مواطنيها. فضلاً عن أن العوامل الأربعة المسؤولة عن الثراء الحديث – حقوق الملكية المعتمدة على القانون العادي والعقلانية العلمية والأسواق المالية المتقدمة والتقدم الكبير في النقل والاتصال — كانت بالدرجة الأولى أوروبية المنشأ. ومع أن الرخاء أصبح ظاهرة عالمية، فلا مناص من حقيقة أنه قضى فترة الحضانة في المنطقة الواقعة بين غلاسكو وجنوى.

وأخيراً سيبحث القسم الثالث من الكتاب النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للتفاوت الكبير في الثروة الوطنية والشخصية الذي نشأ عن هذا المولد للوفرة، والنتائج التي يحملها النمو للمستقبل.

يزودنا التقدم الأخير في العلوم الاجتماعية بنافذة ساحرة على التفاعل المعقد بين القيم الاجتماعية والثروة والسياسة. إليك أولاً الأخبار السيئة: في عالم يزداد رخاءً أكثر فأكثر، لا يصبح الناس بالضرورة أكثر سعادة، خاصة في الغرب. لكن هناك أخبار جيدة أيضاً: الدول النامية تشهد تحسناً كبيراً في سعادة الفرد. ومع تقدم الأمم من العالم الثالث إلى الأول، يصبح مواطنوها أكثر رضا. وسنكتشف، علاوة على ذلك، أن التنمية الاقتصادية تسهل الديمقراطية، وليس العكس، إذ يمكن للديمقراطية "الزائدة" أن تضر بالنمو الاقتصادي. فحكم القانون هو الحصن الضروري لأي نظام قوي

لحقوق المِلكية، وحقوق المِلكية بدورها ضرورية للرخاء، وهذا الأخير هو نفسه التربة الخصبة الضرورية التي تزدهر فيها الديمقراطية. ذكرت في الطبعة الأصلية من هذا الكتاب الصادرة في عام ٢٠٠٤م إن التفاؤل حول التطور الديمقراطي للأمة التي تتناقض قيمها الثقافية التقليدية مع حكم القانون – كالعراق أو أفغانستان – ربما يثبت أنه مكلف وخطر. ولسوء الحظ أكدت السنوات القليلة الماضية هذا التنبؤ[٣].

سأدفع بأن حظوظ الأمم تقررها ديناميتها الاقتصادية أكثر من أهواء الحرب والثقافة والسياسة. قد لا تكون الهيمنة العالمية الحالية التي تسندها القوة العسكرية الأمريكية مصادفة. يعلّمنا التاريخ أن مصير كل القوى العالمية الكبرى هو الأفول والسقوط، لكن ذلك لن يحدث للولايات المتحدة إلى أن تتفوق عليها أمم أخرى في الإنتاجية الاقتصادية وتسعى إلى إظهار قوتها. ورغم الاضطراب الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٧م، لا تزال الولايات المتحدة تسيطر بقوة على الممرات والمضايق البحرية العالمية الرئيسة، ولا تزال تستطيع أن تُظهِر القوة عبر الكرة الأرضية بطريقة تعجز عنها أية أمة أخرى، وليس من الوارد أن يتغير ذلك في المدى القريب. والأهم من ذلك أنه لا يمكن لأمة في المستقبل المنظور أن تهدد الأرض الأمريكية وجودياً، دون أن تتكبد فناء مؤكداً.

---

(٣) إذا كانت السنوات الست التي فصلت بين طبعة الكتاب الأولى في عام ٢٠٠٤م وطبعته الثانية في عام ٢٠١٠م قد أكدت تشاؤم المؤلف حول إمكانية التطور الديمقراطي في دول مثل العراق وأفغانستان، سواء كان مرد ذلك الاقتصاد أو الثقافة، فإن المؤلف لو صبر بضعة أشهر، تحديداً حتى ديسمبر من عام ٢٠١٠م الذي شهد انطلاق الثورة الديمقراطية العربية أولاً من تونس ثم مصر ولا تزال حلقاتها تتوالى، لربما غيّر رأيه. صحيح أن العراق وأفغانستان اللتين يستشهد بهما المؤلف لم يستجِّد عليهما شيء في اتجاه بناء الديمقراطية الحقيقية. لكن ذلك يرجع في الأساس إلى الاحتلال الأجنبي وإيقاظه للروح الطائفية القاتلة لأي تطور ديمقراطي. لكن ثورة شعوب تنتمي لنفس الحاضنة الثقافية من أجل الديمقراطية وتضحيتها بالدم في سبيلها يفند مقولات الحتم الاقتصادي والثقافي التي طالما رددها كثيرون، من بينهم عرب ومسلمون. لا أقصد بذلك أن أشكك في موضوعية المؤلف أو تجرده، فنحن أيضاً كنا نتبنى هذه الأفكار، وإنما أنبّه فحسب إلى أن الثورة الديمقراطية التي تجري حالياً في وطننا العربي توجب على المفكرين والمثقفين، العرب وغير العرب، أن يعيدوا النظر في كثير من مقولاتهم ونظرياتهم [المترجم].

ومن خلال تقصي متى ازدهر عالمنا وأين، سنكون في وضع يمكننا من أن نتنبأ بما سيصير إليه هذا العالم.

ملحوظة موجزة حول العملات

يتعامل هذا الكتاب، كما يتحتم على أي تاريخ مالي، بعملات العصور التي يغطيها، كالجنيه الإنجليزي والبيزو الأسباني والدوكاتية البندقية والفلورين الفلورنسي والجنيه الفرنسي، على سبيل المثال لا الحصر. وقد اخترت ألا أُشوِّش النص بترجمة كل مبلغ إلى عملة حديثة، وهو عمل لا يكون دقيقاً دائماً.

يمكن للقراء الذين يريدون هذه المعلومات أن يستفيدوا من التقدير التقريبي التالي. على مدار التاريخ الأوروبي كانت الوحدة القياسية للعملة لمعظم الأمم عبارة عن عملة معدنية صغيرة من الذهب، مثل الجنيه الإنجليزي (أكثر بقليل من الجنيه) أو الجنيه الفرنسي أو الفلورين أو الدوكاتية، كانت تزن حوالي ثُمن أوقية وتساوي حوالي ١٣٠ دولاراً بالقيمة الحالية. وبين عامي ١٥٠٠م و١٨٠٠م كانت نفقات المعيشة لجنتلمان إنجليزي تبلغ حوالي ٣٠٠ جنيه في السنة، بينما كان المزارعون والعمال يعيشون على ١٥-٢٠ جنيهاً في السنة. لكن غش العملة بزيادة ما تحتويه من معدن خسيس يجعل هذا التقدير التقريبي عرضة لخطأ كبير.

والاستثناء الأوروبي الرئيس لذلك هو الغيلدر الهولندي الذي كان يساوي تقريباً نصف الجنيه الإنجليزي والجنيه الفرنسي. وأخيراً كانت الدراخمة اليونانية القديمة هي المكافئ التقريبي لأجر عامل أو مزارع في يوم.

المؤلف